الدكتورة السعدية مجيدي
أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة القاضي عياض مراكش

المسطرة الجنائية

وفق آخر تعديلات
القانون رقم
03.23

الطبعة السادسة

2026

الفهرس

مدخل تمهيدي 5

الباب الأول
مرحلة البحث عن الجرائم والتثبت منها

الفصل الأول : السلطات المكلفة بالبحث التمهيدي 47
المبحث الأول : الطبيعة القانونية للشرطة القضائية 47
المطلب الأول : ضباط الشرطة القضائية وأصنافهم 49
الفقرة الأولى : الضباط السامين للشرطة القضائية 50
الفقرة الثانية : الضباط العاديون للشرطة القضائية 51
المطلب الثاني : أعوان الشرطة القضائية 55
الفقرة الأولى : أعوان الشرطة القضائية 55
الفقرة الثانية : الموظفون والأعوان المكلفون ببعض مهام الشرطة القضائية 56
المبحث الثاني : طبيعة اختصاص ومسؤولية ضباط الشرطة القضائية 57
المطلب الأول : اختصاص الشرطة القضائية 57
الفقرة الأولى : الاختصاص المكاني 57
الفقرة الثانية : الاختصاص النوعي 64
المطلب الثاني : مسؤولية ضباط الشرطة القضائية 65
الفقرة الأولى : المسؤولية التأديبية 66
الفقرة الثانية : المسؤولية الجنائية 66
الفقرة الثالثة : المسؤولية المدنية 70
الفقرة الرابعة : المسؤولية الإدارية 72

الفصل الثاني : مهام ووظائف الشرطة القضائية 74
المبحث الأول : البحث التمهيدي في الحالات العادية 74
المطلب الأول : إجراءات البحث التمهيدي العادي 75
الفقرة الأولى: إجراء البحث التمهيدي بناء على تعليمات النيابة العامة 76
الفقرة الثانية: تلقي الشكايات والوشايات مباشرة من الأطراف 80
المطلب الثاني : مضمن البحث التمهيدي العادي 80
الفقرة الأولى : الاستماع للأطراف 81
الفقرة الثانية : التفتيش 84
المبحث الثاني : إجراءات البحث في حالة التلبس بالجريمة 87
المطلب الأول : الطبيعة القانونية لحالة التلبس 88
الفقرة الأولى : الحالات الأربع للتلبس بالجريمة 89
الفقرة الثانية : الشروط العامة لتحقق حالة التلبس 92
المطلب الثاني : إجراءات البحث في حالات التلبس 94
الفقرة الأولى: الانتقال إلى عين المكان 95
الفقرة الثانية : إجراءات المعاينة 96
المطلب الثالث : إجراءات الوضع تحت الحراسة النظرية 98
الفقرة الأولى : الوضع تحت الحراسة النظرية 99
الفقرة الثانية : إجراءات تفتيش المحلات والمساكن 105
الفقرة الثالثة : التفتيش في البيئة الرقمية 109
المبحث الثالث : تقنيات البحث الخاصة 112
المطلب الأول : المراقبة 112
الفقرة الأولى : التعريف بالتسليم المراقب 113
الفقرة الثانية : شروط وإجراءات تطبيق التسليم المراقب 114
المطلب الثاني : تقنية الاختراق 115
الفقرة الثانية : شروط تطبيق تقنية الاختراق 117

الفقرة الثالثة : تحديات تقنية الاختراق 119
المطلب الثالث : إجراءات التحقق من الهوية 119
الفقرة الأولى : ماهية التحقق من الهوية 119
الفقرة الثانية : شروط وضوابط تنفيذ إجراءات التحقق من الهوية 120
الفقرة الثالثة : نقد إجراءات التقنية 121

الباب الثاني

التحقيق الاعدادي

الفصل الأول: الطبيعة القانونية للتحقيق الإعدادي 130
المبحث الأول : الجهات المكلفة بالتحقيق الإعدادي واستقلالية قاضي التحقيق 131
المطلب الأول : الجهات المكلفة بالتحقيق الإعدادي 131
الفقرة الأولى : الجهات المكلفة أساسا بالتحقيق 132
الفقرة الثانية : الجهة المكلفة استثناء بإجراء التحقيق 135
المطلب الثاني : استقلال قاضي التحقيق 138
الفقرة الأولى : استقلال قاضي التحقيق عن سلطة الاتهام 138
الفقرة الثانية : استقلال قاضي التحقيق عن هيئة الحكم 141
المبحث الثاني : خصائص ونطاق التحقيق الإعدادي 141
المطلب الأول : خصائص التحقيق الإعدادي 141
الفقرة الأولى: الخصائص المرتبطة بشخص قاضي التحقيق 142
الفقرة الثانية: خصائص مرتبطة بموضوع التحقيق 143
المطلب الثاني : نطاق التحقيق الإعدادي 147
الفقرة الأولى : التحقيق الإختياري في الجنايات 147
الفقرة الثانية : التحقيق الإلزامي في الجنح بنص خاص 148
الفقرة الثالثة : التحقيق الاختياري في الجنح المنصوص عليها
في المادة 108 من قانون المسطرة الجنائية 148

الفصل الثاني : مسطرة التحقيق الإعدادي 150
المبحث الأول : إجراءات المطالبة بالتحقيق الإعدادي 150
المطلب الأول : المطالبة بإجراء التحقيق 150
الفقرة الأولى : ملتمس النيابة العامة 151
الفقرة الثانية : الشكاية مصحوبة بالإدعاء المدني 151
المطلب الثاني : الإجراءات الأولية للتحقيق الإعدادي 156
الفقرة الأولى: إجراءات الاستدلال المتعلقة بشخص المتهم 156
الفقرة الثانية: الإجراءات التي تنصب على الأشياء 170
المبحث الثاني : الأوامر المتعلقة بسير وانتهاء التحقيق 180
المطلب الأول : الأوامر المتعلقة بشخص المتهم 180
الفقرة الأولى : أوامر المثول أمام قاضي التحقيق 181
الفقرة الثانية : الأوامر الاحتياطية للتحقيق الإعدادي 188
المطلب الثاني : الأوامر القضائية بانتهاء التحقيق 204
الفقرة الأولى : الأوامر القضائية بانتهاء البحث 204
الفقرة الثانية : استئناف أوامر قاضي التحقيق 208
الفقرة الثالثة : بطلان إجراءات التحقيق 211

الباب الثالث

الدعوى العمومية

الفصل الأول : المركز القانوني للنيابة العامة في الدعوى العمومية 221
المبحث الأول : الطبيعة القانونية للنيابة العامة 222
المطلب الأول : تاريخ واستقلال وخصائص النيابة العامة بالمغرب 223
الفقرة الأولى : التطور التاريخي للنيابة العامة بالمغرب واستقلالها 223
الفقرة الثانية : وضعية أعضاء النيابة العامة وخصائصها 233
المطلب الثاني: طبيعة النيابة العامة أمام المحاكم في المادة الزجرية 238

الفقرة الأولى : طبيعة النيابة العامة بالمحاكم الابتدائية 239
الفقرة الثانية : طبيعة النيابة العامة بمحاكم الاستئناف 241
الفقرة الثالثة : النيابة العامة لدى محكمة النقض 244
المبحث الثاني : إجراءات ممارسة الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة 247
المطلب الأول : كيفية ممارسة الدعوى العمومية من طرف وكيل الملك 248
الفقرة الأولى : تحريك الدعوى العمومية في المخالفات 248
الفقرة الثانية : تحريك الدعوى العمومية في الجنح 253
الفقرة الثالثة : صلاحيات أخرى موكولة لوكيل الملك 258
المطلب الثاني : إقامة الدعوى العمومية من طرف الوكيل العام للملك 263
الفقرة الأولى : الإحالة على غرفة الجنايات الابتدائية 264
الفقرة الثانية : المطالبة بإجراء تحقيق 267
الفصل الثاني : إقامة الدعوى العمومية والقيود الواردة عليها وأسباب سقوطها 269
المبحث الأول : تخويل جهات استثنائية حق إقامة الدعوى العمومية 270
المطلب الأول : الجهات غير القضائية 272
الفقرة الأولى : المتضرر من الجريمة 272
الفقرة الثانية : موظفي بعض الإدارات 274
المطلب الثاني : الجهات القضائية 275
الفقرة الأولى: قضاء التحقيق 275
الفقرة الثانية : الغرفة الجنحية 276
الفقرة الثالثة : الغرفة الجنائية بمحكمة النقض 277
الفقرة الرابعة : الرؤساء الأولون لمحاكم الاستئناف 278
الفقرة الخامسة : الجرائم المرتكبة أثناء جلسات الحكم 278
المبحث الثاني : موانع إقامة الدعوى العمومية وأسباب سقوطها 279
المطلب الأول : قيود المتابعة 279

الفقرة الأولى : الحصانة القضائية 279
الفقرة الثانية : قواعد الاختصاص 282
الفقرة الثالثة : توقف المتابعة على إبلاغ أو إذن أو طلب أو شكوى 282
المطلب الثاني : أسباب سقوط الدعوى العمومية 286
الفقرة الأولى : موت المتابع 286
الفقرة الثانية : التقادم 288
الفقرة الثالثة : العفو 296
الفقرة الرابعة : نسخ القانون الجنائي 299
الفقرة الخامسة : صدور مقرر اكتسب قوة الشيء المقضي به 300
الفقرة السادسة : الصلح متى توفرت شروطه 302
الفقرة السابعة : التنازل عن الشكاية 303

الباب الرابع

الدعوى المدنية التابعة

الفصل الأول : أطراف الدعوى المدنية التابعة 308
المبحث الأول : الدعوى المدنية التابعة المرفوعة من المتضرر من الجريمة 308
المطلب الأول : أهلية التقاضي 309
الفقرة الأولى : الشخصية القانونية 309
الفقرة الثانية : أهلية مباشرة الحق في التقاضي 311
المطلب الثاني : المصلحة في التقاضي 312
الفقرة الأولى : توافر ضرر جنائي 313
الفقرة الثانية: أن يكون الضرر محققا 314
الفقرة الثالثة : أن يكون الضرر شخصيا 315
المبحث الثاني : الدعوى المدنية التابعة المرفوعة من غير المتضرر من الجريمة ... 315
المطلب الأول : الدائن المضرور والغير الحال محل المتضرر 315

الفقرة الأولى : الدائن المضرور 315
الفقرة الثانية : الحال محل المتضرر 317
المطلب الثاني : ورثة المضرور 320
الفقرة الأولى : وفاة المضرور بعد زمن من وقوع الجريمة 320
الفقرة الثانية : وفاة المجني عليه بسبب الجريمة 321
المبحث الثالث: الأشخاص الذين ترفع في مواجهتهم الدعوى المدنية التابعة 321
المطلب الأول : المسؤولون جنائيا والورثة 322
الفقرة الأولى : المسؤولون جنائيا 322
الفقرة الثانية : الورثة 323
المطلب الثاني : المسؤول عن الحقوق المدنية 325
الفقرة الأولى : الشخص المعنوي العام كمسؤول عن الحقوق المدنية 325
الفقرة الثانية: الصفة التي تتحمل بها شركات التأمين أداء التعويضات للمتضررين من الجرائم 328
الفصل الثاني :موضوع الدعوى المدنية التابعة وعلاقتها بالدعوى العمومية 330
المبحث الأول : موضوع الدعوى المدنية التابعة 330
المطلب الأول : مصاريف الدعوى والرد 330
الفقرة الأولى : مصاريف الدعوى 331
الفقرة الثانية : الرد 332
المطلب الثاني : التعويض ونشر الحكم 334
الفقرة الأولى : التعويض 334
الفقرة الثانية : نشر الحكم 336
المبحث الثاني : علاقة الدعوى المدنية التابعة بالدعوى العمومية 337
المطلب الأول : تبعية الدعوى المدنية للدعوى العمومية 337
الفقرة الأولى : الإجراءات 337
الفقرة الثانية : ارتباط الدعويين بالنسبة لإصدار الحكم 338

المطلب الثاني : استقلال الدعوى المدنية عن الدعوى العمومية 339
الفقرة الأولى : الطعن 339
الفقرة الثانية : أسباب الانقضاء 341
المبحث الثالث : إقامة الدعوى المدنية التابعة أمام القضاء الزجري 341
المطلب الأول : الدعوى المدنية التابعة بين القضاء المدني والقضاء الزجري 342
الفقرة الأولى: أساس حق الخيار 343
الفقرة الثانية: الرجوع عن الخيار 345
المطلب الثاني : شروط إقامة الدعوى المدنية التابعة أمام القضاء
الزجري والجهات المختصة للبت فيها 347
الفقرة الأولى : شروط إقامة الدعوى المدنية التابعة أمام القضاء الزجري 347
الفقرة الثانية : الجهات المختصة بالنظر في الدعوى المدنية التابعة 351
**الفصل الثالث : انقضاء الدعوى المدنية التابعة وطرق الطعن
في الأحكام الصادرة عنها** 354
المبحث الأول : انقضاء الدعوى المدنية التابعة 354
المطلب الأول : تقادم الدعوى المدنية التابعة 355
الفقرة الأولى : أمد التقادم 355
الفقرة الثانية : وقف سريان التقادم وانقطاعه 358
المطلب الثاني : الأسباب الأخرى لانقضاء الدعوى المدنية التابعة 360
الفقرة الأولى : ترك الدعوى المدنية التابعة 360
الفقرة الثانية : صدور حكم بات 363
المبحث الثاني : طرق الطعن في الدعوى المدنية التابعة 364
المطلب الأول : طرق الطعن العادية في الأحكام القضائية الصادرة
في الدعوى المدنية التابعة 364
الفقرة الأولى : الطعن بالتعرض 364

الفقرة الثانية : الطعن بالاستئناف 366
المطلب الثاني : طرق الطعن غير العادية في الأحكام القضائية الصادرة في الدعوى المدنية التابعة 368
الفقرة الأولى : الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية التابعة 368
الفقرة الثانية: الطعن بإعادة النظر 370

الباب الخامس

طرق الطعن

الفصل الأول : طرق الطعن العادية 373
المبحث الأول : الطعن بالتعرض 373
المطلب الأول : الأحكام القابلة للتعرض وأجل الطعن بالتعرض 373
المطلب الثاني : شكل الطعن بالتعرض وآثاره 376
المبحث الثاني : الطعن بالاستئناف 378
المطلب الأول : الصفة في الطعن بالاستئناف والجهة التي تبت فيه 378
المطلب الثاني : آجال الطعن بالاستئناف وآثاره 379
الفصل الثاني : طرق الطعن غير العادية 383
المبحث الأول : أحكام الطعن بالنقض في المادة الزجرية 383
المطلب الأول : الشروط الشكلية للطعن بالنقض 383
المطلب الثاني : أسباب الطعن بالنقض وأهم آثاره القانونية 390
المبحث الثاني : الطعن بإعادة النظر وبالمراجعة 395
المطلب الأول : الطعن بإعادة النظر في قرارات محكمة النقض 395
المطلب الثاني : الطعن بمراجعة المقرر القضائي الصادر بالإدانة 398

هذا الكتاب

إن القانون الجنائي هو المرآة العاكسة لمعادلة التوازن بين سلطة الدولة وحرية الأفراد، وبالتالي فالمسطرة الجنائية ليست سوى تجل إجرائي لهذا القانون، يحدد نطاق تطبيقه، ويبلور آليات زجريته، ويؤطر سلطته في إنفاذ العدالة، بيد أن هذا الإطار المسطري رغم طابعه الإجرائي، لا ينفك عن كونه فضاء خصبا تتقاطع فيه مبادئ العدالة وحقوق الإنسان، ويتصارع فيه منطق السلطة ومنطق الحقوق، في محاولة مستمرة لإيجاد نقطة التوازن التي تحمي النظام العام دون التفريط في الضمانات الأساسية للمتقاضين.

الأمر الذي يتعين معه أن لا نتعاطى مع قانون المسطرة الجنائية كحزمة من المواد، بل كنسق قانوني يعيد تشكيل الإطار العلائقي بين الفرد والدولة داخل الفضاء الجنائي باعتباره الأداة التي تستعملها الدولة، إما لتوسيع نطاق الحريات، وإما للتضييق عليها بمقتضى قوانين، أي أن هذا النوع من التوسيع والتضييق يصبح له مشروعية.

ومن ثمة، فإن قانون المسطرة الجنائية باعتباره خطاب إجرائي يشكل صمام أمان يمكن أن تعتمد عليه الدولة لإشاعة الثقة في مؤسساتها القضائية المؤتمنة على ضمان وحماية الحقوق والحريات.

7212202604080001 8

الثمن
130.00 درهم